

القوة ضد القانون: الانتهاكات الاسرائيلية للشرعية الدولية في فلسطين وتأثيرها على الأمن الدولي

Power against The Law : The Israeli Violations of International Ligitimacy in Palastine and its impact on International Security.



د/ بن نكاع عصام *

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

Issam.benekaa@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/12/22

تاريخ القبول: 2024/12/20

تاريخ الارسال: 2024/11/27

ملخص:

تتمحور هذه الدراسة دور القوة في العلاقات الدولية وكيف تستخدم لانتهاك الشرعية الدولية وهذا بالتطرق الى الانتهاكات الاسرائيلية بفلسطين وبالخصوص في غزة عقب طوفان الاقصى اكتوبر 2023، حيث تعكس الدراسة العلاقة بين القوة القانون، بين السلام والنزاع، الحق والباطل. بعد ان توصل المجتمع الدولي الي انشاء قانون ومؤسسات تعنى بحفظ السلم والأمن الدوليين إلا ان اسرائيل تضع نفسها فوق القانون والشرعية الدولية متحدية بذلك الامم المتحدة والمجموعة الدولية والجهود التي بذلتها العديد من الدول كالجزائر، تركيا، قطر، جنوب افريقيا لردع ووقف الانتهاكات التي ترتكب في غزة وفلسطين ولبنان .. وهذا ما جعل المنظومة الدولية تعيد مراجعة حسابها اتجاه القانون الدولي ومؤسساته من استمرار فعاليته في ظل هيمنة منطق القوة. وضرورة ددع الكيان الصهيوني لوقف جرائمه المستمرة بحق الشعب الفلسطيني. والعمل على الاعتراف بدولة فلسطين كاملة السيادة في الامم المتحدة.

الكلمات المفتاحية بالعربية: القوة؛ الشرعية الدولية؛ فلسطين؛ الانتهاكات؛ اسرائيل.

Abstract:

This study Analyse and explains the role of political and military power in international relations, how it used to violate the international legitimacy with the example of the Israeli genocide in palastine (Ghaza) particulary after 'Toufan Al Aqsa' events in october 2023. The world society under the UN system could find an institutions and legislations to maintain the international peace and security but unfortunately Israel didnt recognize it and put itself above the law. This led the international community to make efforts at the level of UN to stop, and disuate israel.

Keywords: Power; International legitimacy; violation; Palastine; Israel.

مقدمة:

"اسرائيل لا تحترم منظمة الامم المتحدة ولا امينها العام"، هذه الجملة القوية هي تصريح لمندوب الجزائر لدى مجلس الامن السيد عمار بن جامع، وهي تلخص وتعكس صورة اسرائيل في قالب دبلوماسي رفيع، بليغ، ودقيق يجعلنا نفهم العديد من الامور ونتساءل لماذا وكيف تقوم اسرائيل بهذه السلوكات المشينة ضد شعب اعزل وضد الالشرعية الدولية.

اظهر طوفان الاقصى ليوم 7 اكتوبر 2023 الوجه الحقيقي لإسرائيل التي أبادت الانسان والحيوان، ودمرت كل ما له علاقة بالحياة كالماء والهواء والبيئة، متحدية في ذلك العالم جميعا، رغم الاصوات الدولية المعارضة لها إلا انها لازالت على نفس النهج وفتحت جبهة اخرى ضد لبنان بذريعة مجابهة حزب الله وإيران التي تشكل تهديدا لها حسب زعمها، كل هذا في ظل عجز المجموعة الدولية عن ردع اسرائيل مما جعلها توظف كل قوتها وتفوقها العسكري على حساب شعب غزة المحاصر ومتحدية بذلك القانون الدولي والشرعية الدولية.

ان موضوع اسرائيل وانتهاكاتها للقانون الدولي يقودنا الى اشكالية القوة والقانون كمفهومين جوهريين في حقل الفلسفة السياسية عامة والعلاقات الدولية بصفة خاصة. كانت القوة والقانون، الحرية، الحق، والعدل وغيرها محل نقاشات فلسفية منذ القديم من قبل العديد من المفكرين، حيث كانت المجتمعات البشرية تحكمها القوة فيلجأ الحاكم الى الحكم، وتسيير امور المجتمعات بالقوة، الى ان تطورت الممارسات السياسية وبدأت تنتظم بعد ان ارتبط الحكم بالقانون، مع حموري في بلاد بابل، في اليونان مع ارسطو وفكرة الدساتير، ثم العصر الروماني وحكم القانون، ثم فلاسفة العقد الاجتماعي وعلى رأسهم جون لوك الذي دعا تطبيق القانون لضمان الحريات والحقوق، الى ان جاءت اتفاقية واستفاليا 1648 التي اسست لميلاد القانون الدولي المنظم للعلاقات الدولية بعد حروب كثيرة طالت اوربا تخللها تعالي اصوات العديد من الفلاسفة والمفكرين الداعين الى ضرورة اللجوء الى حكم القانون من اجل تحقيق السلم والأمن الدوليين. لكن منطق القوة كان هو المسيطر على المسرح الدولي مما ادي اندلاع حروب كثيرة ابرزها الحربين العالميتين الاولى والثانية في ظل الفوضى وتباين ميزان القوى واشتداد السباق نحو التسليح بين الدول القومية. كل هذا أدى الى ظهور مدارس فكرية متعددة على غرار المدرسة الواقعية التي تبرر استخدام القوة في السياسة.

شهدت فترة نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 ميلاد منظمة الامم المتحدة، وكان هدفها الرئيس تحقيق السلم والأمن الدوليين، واعقبها ظهور دولة اسرائيل التي ولدت في كنف منظمة الامم المتحدة لتكون عضوا في الهيئة، وتصبح الدولة الاكثر انتهاكا للقانون الدولي منذ نشأتها الى اليوم، وبهذا ابانت عن نيتها في التوسع عن طريق استخدام القوة وكافة اشكال العنف لتبرهن ان القوة التي تمتلكها لا تمكنها من الانصياع للقانون الدولي او الشرعية الدولية. وتتمحور اشكالية بحثنا هذا حول التساؤل الرئيسي:

ما هي دوافع اسرائيل لانتهاك الشرعية الدولية في ظل وجود منظمة الامم المتحدة؟ وماهو انعكاس ذلك على مستقبل الامن في فلسطين والمنطقة والعالم؟

هناك العديد من التساؤلات التي تنبثق من هذا التساؤل الرئيس نذكر منها:

- ما هي علاقة اسرائيل بمنظمة الامم المتحدة ؟
- هل تستند الانتهاكات الاسرائيلية للشرعية الدولية بخصوص فلسطين الى منطق القوة ام الى ضعف الامم المتحدة ونظامها القانوني والمؤسساتي؟
- ما هو مستقبل الامم المتحدة وعمليات حفظ السلام في ظل الانتهاكات الاسرائيلية للقانون الدولي والتهرب من المسؤولية؟

قصد الامام بموضوع البحث هذا ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- يؤدي الانتهاك المستمر للشرعية الدولية من طرف اسرائيل الى ضعف المنظمة الاممية والى زوال الثقة في مؤسساتها، وزيادة التهديد للسلم والأمن الدوليين.
- كلما تكاثفت الجهود الدولية في الاعتماد على الشرعية الدولية كلما تقيدت الممارسات غير القانونية لإسرائيل.

اعتمدت هذه الدراسة على المدرسة الواقعية كإطار نظري وتحليلي للسلوكات الاسرائيلية التي تعتمد على القوة تجاه فلسطين ومنظمة الأمم المتحدة، كما استعنا بنظريات التنظيم الدولي والأمن الجماعي في تطرقنا الى القانون الدولي ومنظمة الامم المتحدة. تنقسم هذه الدراسة الى ثلاثة محاور، أولاً نستعرض مفهوم القوة والقانون في العلاقات الدولية، ثانياً نتطرق الى الامم المتحدة والهيئات التي تعنى بالسلم والأمن الدوليين، اما المحور الثالث فيكون حول الانتهاكات الاسرائيلية للشرعية الدولية في فلسطين وتجاه منظمة الامم المتحدة وأمينها العام اونتونيو غوتيرش.

1- القوة والقانون في العلاقات الدولية

يتماشى مفهوم القوة والقانون في العلاقات الدولية كونها يتداخلان نظرياً ويتكاملان وظيفياً، فالقوة بدون قانون تصبح فوضى واستبداد، والقانون بدون قوة يصبح ضعف وانهباء، ولهذا اهتم الباحثون في حقل العلاقات الدولية بهذين المفهومين سعياً منهم للربط بينهما من اجل خلق التوازن والتناغم داخل النظام الدولي، وهذا ما يقودنا هنا الى شرح مفهوم القوة والقانون وعلاقتهم ببعضهما وإسقاط هذين المفهومين على واقع الممارسات الاسرائيلية ضد القانون الدولي، وتأثير ذلك على الامن والسلم الدوليين.

2.1 مفهوم القوة في العلاقات الدولية وشرعيتها:

يحتمل مفهوم القوة العديد من المعاني والأبعاد ، ويتداخل مع مفهوم السلطة، لكن عموماً القوة تعني القدرة على التأثير، القيادة، السيطرة، أو احداث اثر على سلوكات وحياة

الاخرين في المجتمع (Munro, 2024). ونظرا لتشعبها واختلاف مجالات استخدامها فقد اتخذ مفهوم القوة اشكال مختلفة فقد صنفه الباحثون الى القوة الصلبة Hard Power، القوة الناعمة Soft Power، والقوة الذكية Smart Power. كما صنفت ايضا من حيث التأثير الى القوة العظمى Super Power التي تعني امتلاك القوة اضافة الى حركيتها، أما القوة الكبرى Great Power وتعني الدولة التي لديها تأثير سياسي، اقتصادي، وثقافي على الدول الأخرى. أما القوة المتوسطة تعني ان الدولة لا هي قوية جدا ولا هي ضعيفة، والقوة الصغيرة تمتلك نصيب من القوة لكن لا يكون لها تأثير في النظام الدولي (encyclopedia, 2024).

سيطر مفهوم القوة على الدراسات والبحوث في حقل العلاقات الدولية في العصر الحديث والراهن خاصة التيار الواقعي الذي يعتبر ان العلاقات الدولية مبنية على اساس القوة، ويعتبر ميكيا فيلي (1527-1469) ابرز دعاة الاتجاه الواقعي الذين دعوا الى القوة، كما بين كيفية استخدامها من قبل الحكام من خلال كتابه "الأمير" الذي تضمن العديد من الافكار ابرزها فكرة "الغاية تبرر الوسيلة والضرورة لا تعرف القانون". حيث يرى ان نجاح السياسة يقاس بمدى استخدامها للقوة، وأن السياسة ما هي إلا معركة مستمرة في الصراع على القوة على اساس أن السياسة كافة ما هي إلا سياسات قوة (العقابي، 2010). ويذهب منظر المدرسة الواقعية المفكر هانس مورغانثاؤ Hans Morgenthau في كتابه "السياسة بين الأمم" الى ان السياسة الدولية هي صراع على القوة. والقوة هي الهدف العاجل والملح لكل السياسات الدولية بغض النظر عن الاهداف النهائية لتلك السياسات. وقد أصبحت تلك الاهداف بغطاء ديني، اجتماعي، اقتصادي، حيث ان التيار الواقعي لا يعير اهتمام للبعد الاخلاقي ولا للقانون الدولي. ويرى هذا الطرح الواقعي ان المجموعات الدولية المتنافسة تتصرف حسب ما تملكه من قوة للإمكانيات المادية والعسكرية وليس من منطق اخلاقي او قانوني. وفي هذا الصدد دعا هانس مورغانثاؤ الى التخلي عن القانون الدولي واستخدام القوة اللازمة على اعتبار انها الوسيلة الانجع للدولة لتحقيق مصالحها.

2.2 القانون ومنع استخدام القوة في النظام الدولي:

جاء القانون الدولي ليحمي وينظم العلاقات الدولية ويمنع النزاعات او اي شكل من اشكال استخدام القوة، ولكن هناك بعض الاستثناءات التي خولت لمجلس الامن التدخل واستخدام القوة قصد حفظ السلم والأمن في حالة نشوب نزاعات او حدث انتهاك لحقوق الانسان.

حظر ميثاق الأمم المتحدة استخدام القوة في العلاقات بين الدول في الفصل السادس وبين الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن نفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة؛ وذلك إلى أن يتم اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن العالميين (Charter, 2023). قد أجاز الميثاق استخدام القوة المسلحة بصورة استثنائية وفي حالات محددة، أبرزها على الإطلاق حالة الدفاع عن النفس؛ فالأصل أن استخدام القوة وفق ميثاق الأمم المتحدة محصور بمجلس الأمن الدولي، فهو صاحب الاختصاص في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين (aljazeera, 2024).

القانون هو الذي يجب ان يحكم العلاقات الدولية اما التيار الواقعي يرفض القانون كونه يستند الى القوة وسياسة الدولة مرتبطة بالقوة في الممارسات اليومية، يرى الواقعيون ان المجتمع الدولي يفتقر لقوة مشتركة، وهو فوضوي، وهذا ما يؤدي الى نشوب نزاعات، وعليه فان السياسة الدولية حسب المنظور الواقعي هي صراع على القوة بمفهومها العام، الذي يعني المقدرة على جعل الآخرين يستجيبون طواعية او يذعنون قسرا لما يراد منهم الامتناع عنه او ما يريدون القيام به.

2- الامم المتحدة والمؤسسات التي تعنى بالسلم والأمن الدوليين

هناك مجموعة من الفواعل الدولية التي تعنى بتحقيق الامن والسلم الدوليين، على رأسها منظمة الامم المتحدة والتي يرأسها الامين العام للأمم المتحدة، وكذا الاجهزة التابعة لها وعلى رأسها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن الدولي، ومحكمة العدل الدولية.

1-2 منظمة الأمم المتحدة

هي منظمة دولية انشئت في عام 1945، جاءت كبديل لعصبة الامم التي فشلت في منع اندلاع الحرب العالمية الثانية، وجودها بهذا الشكل عكس ارادة الدول المنتصرة في الحرب العالمية اي الولايات المتحدة وبريطانيا بالخصوص والاتحاد السوفياتي (نافعة، 2005) من خلال وضعهم لإستراتيجية عالمية للتنظيم الدولي تراعي مصالحهم وهذا بخلق نظام دولي يراعي توازنات القوة انذاك ويسعى لمنع الحروب والنزاعات، وتتكون منظمة الامم المتحدة حتى الآن من 193 دولة عضو. وتستند الأمم المتحدة في اداء وظيفتها الى الأهداف والمقاصد الواردة في الميثاق التأسيسي، تعتبر كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عضو في الجمعية العامة. وتُقبل عضوية الدول في الأمم المتحدة بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن.

تتألف الأمم المتحدة من مجموعة من الاجهزة نذكر منها الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، ومحكمة العدل الدولية، والأمانة العامة للأمم المتحدة. وجميعها أنشئت في 1945 عندما تأسست الأمم المتحدة. (United Nations Organization)

2.2 مجلس الامن الدولي:

يعتبر مجلس الأمن من اهم الاجهزة التي تعنى بالأمن والسلم الدوليين، ويضع الميثاق المسؤولية الرئيسية عليه، ويعقد المجلس جلساته كلما دعت الحاجة الى ذلك خاصة عند ظهور أي حالة من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين.

وبناء على ما ورد في الميثاق، فان مجلس الامن هدفه تحقيق أربعة أهداف اساسية وردت في الفصل الخامس والسادس والسابع وهي:

• حفظ السلم والأمن الدوليين؛

- إنماء العلاقات الودية بين الأمم؛
- التعاون على حل المشاكل الدولية وتعزيز احترام حقوق الإنسان؛
- والعمل كجهة مرجعية لتنسيق أعمال الدول الأعضاء

يلتزم جميع الأعضاء في الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها. وبينما تقدم أجهزة الأمم المتحدة الأخرى التوصيات إلى الدول، يتولى مجلس الأمن سلطة اتخاذ قرارات تُلزم الدول الأعضاء بتنفيذها بموجب الميثاق على أن يتم تسوية النزاعات باتخاذ التدابير العسكرية على المستوى الدولي وليس الوطني (Berridge & Jennings, 1985).

عندما تُعرض على مجلس الأمن شكوى تتعلق بتهديد للسلم، يبادر المجلس عادة بأن يوصي الأطراف بمحاولة التوصل إلى اتفاق بالوسائل السلمية. وللمجلس أن يقوم بما يلي:

- وضع مبادئ هذا الاتفاق؛ أو؛
- الاضطلاع بمهام التحقيق والوساطة في بعض الحالات؛ أو
- إيفاد بعثة؛ أو
- تعيين مبعوثين خاصين؛ أو
- توجيه طلب إلى الأمين العام بأن يبذل مساعيه الحميدة لتسوية النزاع بالسبل السلمية.

عندما يؤدي النزاع إلى أعمال عدائية، يكون الشاغل الأساسي للمجلس هو وضع حد لتلك الأعمال بأسرع ما يمكن. وفي تلك الحالة للمجلس أن يقوم بما يلي:

- إصدار توجيهات بوقف إطلاق النار مما يساعد على منع تصعيد النزاع؛
- إيفاد مراقبين عسكريين أو قوات لحفظ السلام للمساعدة في تخفيف حدة التوترات
- وللفصل بين القوات المتعددية وإحلال جو من الهدوء يمكن فيه السعي إلى تسوية سلمية.

وعلاوة على ذلك، للمجلس أن يقرر اتخاذ تدابير للإنفاذ، تشمل ما يلي (United Nations Charter):

- الجزاءات الاقتصادية، وحظر توريد الأسلحة، والعقوبات والقيود المالية، وحظر السفر؛
- قطع العلاقات الدبلوماسية؛
- الحصار؛
- أو حتى العمل العسكري الجماعي.

ويتم تطبيق هذه الاجراءات على المسؤولين والفواعل المباشرين وغير المباشرين في الدول المنتهكين للقانون الدولي مثل ما حدث مع النظام الإيراني، روسيا، وكوريا الشمالية، ليبيا القذافي، العراق مع نظام

صدام حسين وغيرها من الامثلة التي رآها مجلس الامن انها تمس بالأمن الدولي، لكن الازدواجية في تطبيق هذه المعايير حالت دون تحقيق مجلس الامن لأهدافه التي جاء من اجلها خاصة تجاه اسرائيل.

عقد مجلس الأمن جلسته الأولى في 17 كانون الثاني/يناير 1946 في لندن، أصبح بعد ذلك الموقع الدائم لمجلس الأمن في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. وقد شهد المجلس عدة نقلات بين عديد المدن، فعقد من أديس أبابا بإثيوبيا في عام 1972، الى بنما سيتي، بنما، وجنيف بسويسرا في عام 1990. لمزاولة مهامه بشكل فعال يتعين بقاء احد أعضاء مجلس الأمن في المقر في جميع الأوقات، حتى يتمكن المجلس من الاجتماع في أي وقت كلما استدعت الحاجة. رغم كل ما نص عليه الميثاق الأممي إلا ان دور مجلس الامن بقي محل انتقاد نظرا لكونه فشل في العديد من الحالات التي تهدد الامن والسلم الدوليين منها الابادة وجرائم الحرب المستمرة اليوم في غزة بدون ان يكون هناك دور حاسم من المجلس نتيجة حق الفيتو التي تهيمن عليه الدول الكبرى.

3.2 محكمة العدل الدولية:

محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. وتتولى المحكمة الفصل طبقاً لأحكام القانون الدولي في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول، وتقدم آراء استشارية بشأن المسائل القانونية التي قد تحيلها إليها أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة (International Court of Justice). مثل قرار ادانتها للاستيطان الإسرائيلي واعتبرته انتهاكاً للقانون الدولي واعتبرت ان الاحتلال المستمر 57 عاماً غير قانوني (www.bbc.com، 2024)، كما رفعت دولة جنوب افريقيا دعوات الى محكمة العدل الدولية في ديسمبر 2023 ضد اسرائيل على خلفية انتهاكها لاتفاقية الابادة الجماعية لعام 1948 بعد التدخل العسكري في غزة ورفع، متهمَةً إياها بعدم الامتثال للالتزام المنصوص عليه في اتفاقية عام 1948 "ببذل كل ما في وسعها لمنع ارتكاب الإبادة الجماعية" خلال حرب غزة. قامت ودولة نيكاراغوا برفع دعوة مماثلة ضد المانيا وشددت الدعوى على "الدعم السياسي والمالي والعسكري" الذي تقدمه ألمانيا "لإسرائيل" وقرارها تعليق تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). كما طلبت نيكاراغوا اتخاذ تدابير مؤقتة، لكن المحكمة قضت بعدم ضرورة اتخاذ هذه التدابير نظراً للإجراءات التي اتخذت أصلاً في قضية جنوب أفريقيا (Loengarov, 2024). كل هذا ابان عن الضعف الذي تتميز به المحكمة الدولية وعدم الفعالية في تطبيق العدالة الدولية مما جعل اسرائيل تصر على مواصلة انتهاك الشرعية الدولية في ظل غياب الردع.

4.2 الشرعية الدولية:

يقصد بالشرعية الدولية سيادة حكم القانون وتطبيق قواعده على الجميع، ووجوب تطبيق قواعد القانون الدولي العام على كافة الدول والمنظمات الدولية بدون استثناء. فمفهومها ثابت عند فقهاء

القانون الدولي، وقد عرفها البعض بأنها: "أحكام القانون الدولي المعاصر التي يمثلها ميثاق الأمم المتحدة والنظام الذي يحكم العلاقات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية (سعيد، 2021).

تسعى الشرعية الدولية الى تحقيق مبدأ منع استخدام القوة او التهديد باستخدامها في العلاقات بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والمساواة في السيادة بين الدول، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وفي تسوية نزاعاتها بالطرق السلمية، الشرعية الدولية تشمل كافة المواثيق الدولية لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني.

الشرعية الدولية ليست مجرد شعار بل انها مجموعة مبادئ ثابتة. لا تتغير ولا تزول، وهناك عدة مصادر نذكر منها: تنوعت مصادر الشرعية الدولية نذكر منها الاتفاقيات الدولية، العرف الدولي، مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم، أو احكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام (qanun.ca). أو قرارات المنظمات الدولية، ومن مبادئها: حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، حق الشعوب في تقرير المصير، واحترام حقوق الانسان دون تمييز يقوم على الجنس، الدين، اللون، أو اللغة، مبدأ تسوية النزاعات بالطرق السلمية، التزام الدول بالوفاء بالتزاماتها الدولية وفق مقتضيات حسن النية (charter).

من خلال ما سبق فان اي انتهاك لهذه المبادئ يعد انتهاك للشرعية الدولية، وهذا ما يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

3- اساليب اسرائيل في التمرد على القانون الدولي بخصوص غزة وفلسطين:

لقد تنوعت وتعددت الاساليب الاسرائيلية في انتهاك القانون الدولي تجاه فلسطين وتجاه الأمم المتحدة وأمينها العام على حد سواء منذ نشأتها، وهذا من اجل التوسع مستندة في ذلك الى العديد من الدرائع منها ذرائع سياسية امنية عقدية، نظرية الحدود الامنة وغيرها.

تتلخص الانتهاكات في شقين، الاول يتعلق بالانتهاكات ضد فلسطين، والثاني يتمحور حول انتهاكات اسرائيلية ضد الأمم المتحدة وفواعلها بخصوص ملف فيما القضية الفلسطينية.

3.1 الانتهاكات الاسرائيلية ضد فلسطين

لم تتوقف الانتهاكات الاسرائيلية على مدى سبع عقود، وبلغت ذروتها بعد طوفان الاقصى 2023 في فلسطين وبالأخص في قطاع غزة، توجد خمس فئات على الأقل من الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدوليّين تميّز الاحتلال وهي: القتل غير المشروع؛ التهجير القسري؛ الاعتقال التعسفي؛ إغلاق قطاع غزة والقيود الأخرى غير المبررة المفروضة على التنقل؛ والاستيطان، إلى جانب السياسات التمييزية التي تضر بالفلسطينيين.

-تعزيز مشروع الاستيطان: تعتبر الحركة الصهيونية ان الربط بين مشاريع الاستيطان والعقيدة اليهودية قضية ثابتة، وضرورية للوصول الى الارض المقدسة "أرض الميعاد" التي دعا اليها العديد من المفكرين منهم حاييم وايزمان ويهودا الكالاي 1834 والذي اعتبر عودة اليهود الى الارض المقدسة هي الوسيلة الفعالة لتحقيق الخلاص اليهودي (التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية، 1989).

استمرت سياسة الاستيطان بوتيرة متصاعدة، بحيث لم يقتصر الامر على تزايد البناء بل سارعت الحكومة الاسرائيلية الى سن تشريعات تعزز من شرعية المستوطنات القائمة، وكذا اعادة الاستيلاء على اراضي جديدة في القطاع حسب زعمهم بهدف تصحيح خطأ قامت به اسرائيل من قبل بعد انسحابها من غزة من قبل، وهنا قال نتانيا هو لقد عدنا الى هنا وسنبقى هنا الى الابد (عاطف، 2018). سهلت السلطات الإسرائيلية منذ عام 1967 نقل مدنيها إلى الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وانتهكت "اتفاقية جنيف الرابعة". أنشأت إسرائيل في 1967 مستوطنتين في الضفة الغربية، كفار عتصيون وتلبيوت الشرقية؛ أنشأت إسرائيل فيها بحلول عام 2017، حوالي 237 مستوطنة لإسكان حوالي 580 ألف مستوطن. وتطبق إسرائيل القانون المدني الإسرائيلي على المستوطنين، وتوفر لهم الحماية القانونية والحقوق والمساعدات التي لا تُمنح للفلسطينيين الذين يعيشون في نفس المنطقة والذين يخضعون للقانون العسكري الإسرائيلي. تزود إسرائيل المستوطنين بالبنى التحتية والخدمات والدعم الذي تحرم الفلسطينيين منه، ما يخلق ويعزز نظاماً منفصلاً وظالماً من القوانين والقواعد والخدمات (Watsh, 2024).

-**التهجير القسري: صادرت** السلطات الإسرائيلية آلاف الهكتارات من الأراضي الفلسطينية لصالح المستوطنات والبنية التحتية الداعمة لها. كما جعلت حصول الفلسطينيين على تصاريح بناء في القدس الشرقية وفي 60% من الضفة الغربية الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية الحصرية (المنطقة جيم)، أمراً مستحيلًا تقريباً. أدى ذلك وغيره من القرارات التمييزية إلى إجبار الفلسطينيين على مغادرة منازلهم أو البناء تحت طائلة رؤية منازلهم "غير المرخصة" تجرف. موازاة مع ذلك، قامت السلطات الإسرائيلية على مدى عقود بهدم منازل على أساس أنها تفتقر للتصاريح، رغم أن قانون الاحتلال يحظر تدمير الممتلكات ما عدا للضرورة العسكرية. كما هدمت بيوتا كعقاب جماعي ضد أسر الفلسطينيين المشتبه في مهاجمتهم للإسرائيليين.

-**إغلاق قطاع غزة وفرض قيود غير مبررة على الحركة في الضفة الغربية:** شددت إسرائيل القيود على حركة الناس والبضائع من وإلى غزة بما يتخطى بأشواط أي ضرورة للأمن في الأعوام الـ 25 الأخيرة، فقامت بفصل الأسر، تقيد إمكانية الحصول على الرعاية الطبية والفرص التعليمية والاقتصادية، ورفع نسبة البطالة والفقر. كان الناتج المحلي الإجمالي في غزة، حتى العام الماضي، أقل بنسبة 23% مما كان عليه العام 1994. يعتمد 70% من سكان غزة البالغ عددهم 1.9 مليون نسمة على المساعدات الإنسانية. فرضت إسرائيل قيوداً مشددة على حرية التنقل في الضفة الغربية، وعلى نقاط التفتيش داخل الضفة وعلى حدودها مع إسرائيل. يعتبر الجدار العنصري القاتل أو الفاصل الذي بنته إسرائيل في الأراضي الفلسطينية مخالف للقانون الإنساني الدولي، كما أكدت عليه محكمة العدل الدولية في يوليو/تموز 2004.

-**الاعتقال التعسفي:** سجنّت السلطات الإسرائيلية مئات آلاف الفلسطينيين منذ عام 1967، معظمهم بعد محاكمات في محاكم عسكرية، وهي لديها نسبة إدانة تقارب 100%. بالإضافة إلى ذلك،

يخضع مئات الأشخاص كل عام للاعتقال الإداري استناداً إلى أدلة سرية دون توجيه تهم إليهم أو محاكمتهم. تم احتجاز بعضهم أو سجنهم بسبب تورطهم في نشاط غير عنيف. كما تعمل إسرائيل على سجن المعتقلين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة داخل إسرائيل، مما يخلق قيوداً مشددة على الزيارات الأسرية وينتهك القانون الدولي الذي يقضي باحتجازهم داخل الأراضي المحتلة. يواجه العديد من المحتجزين، بمن فيهم أطفال، ظروفًا قاسية وسوء معاملة. -قانون الاحتلال، يهدف إلى تنظيم الوضع الاستثنائي والمؤقت الذي تزيح فيه القوة العسكرية الأجنبية الحاكم الشرعي وتحكم بالقوة، يمنح المحتل سلطات واسعة، ولكن محدودة لتقييد الأفراد وحقوقهم في تلبية الاحتياجات الأمنية.

3.2 الانتهاكات الاسرائيلية تجاه الامم المتحدة:

قامت اسرائيل تاريخياً بالعديد من الانتهاكات تجاه القانون الدولي الامم المتحدة والمنظمات الدولية، بداية اغتيال الوسيط الاممي السويدي الكونت فولك برنادوت بالقدس عام 1948، صولا الى اتهام منظمة الاونروا بدعم الارهاب أي حماس، واعتبار محكمة العدل الدولية منظمة ارامية، وقيام ممثل الاحتلال في الامم المتحدة بتمزيق ميثاق الامم المتحدة.

بدأت العلاقة بين الامم المتحدة وإسرائيل منذ الاربعينات من القرن الماضي، حيث أن اسرائيل وليدة الامم المتحدة، وهي من منح المشروعية لإسرائيل (Holland, The United Nations and Israel, 1985). لكن منذ مطلع الثمانينات أصبح القليل من الاسرائيليين من يرون بان هناك جدوى للأمم المتحدة نظرا لكون المنظمة الاممية لا تعتبر عائقا في تجسيد مشروع دولة اسرائيل الكبرى، رغم ان اسرائيل تأسست في الامم المتحدة، إلا انها لم تتوقف يوما عن تحديها للأمم المتحدة وتظهر تفوقها عليها، مما جعل تاريخ العلاقات بينهما يتخلله العديد من الأزمات (Filiu, 2023)،

لم تتوقف اسرائيل عند حد الانتهاكات المتعلقة بفلسطين، تستخدم اسرائيل مصطلح "المعاداة للسامية" في تصعيد الخطاب اتجاه الامم المتحدة، ووصلت الى حد الهجوم على الامين العام الأممي حيث أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي، اسرائيل كاتس، أن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش شخص غير مرغوب فيه في إسرائيل، مما يعني فعلياً منعه من دخول البلاد. (cnn, 2024) تم الإعلان عن ذلك ردًا على ما وصفه كاتس بفضل غوتيريش في إدانة هجوم إيران على إسرائيل او ما اعتبره "دعمه للمنظمات الإرهابية". وقال كاتس: "أي شخص لا يستطيع إدانة هجوم إيران الشنيع على إسرائيل بشكل لا لبس فيه لا يستحق أن يضع قدمه على الأراضي الإسرائيلية". واتهم غوتيريش بأنه رئيس أممي معاد لإسرائيل ويقدم "الدعم للإرهابيين"، مثل حماس وحزب الله والمتمردين الحوثيين في اليمن وإيران. يأتي القرار عقب سلسلة من التصريحات من غوتيريش والتي تعكس، وفقًا لكاتس، تحيزًا مستمرًا ضد إسرائيل منذ بداية الصراع. وانتقد كاتس الأمين العام للأمم المتحدة لفشله في اتخاذ موقف حازم بشأن فظائع حماس في 7 أكتوبر 2023 لفشله في الدفع باتجاه قرارات تصنف الجماعة كمنظمة إرهابية. وصلت اخرها حد مهاجمة الامين العام اونطونيو غوتيريس من قبل وزير الخارجية الاسرائيلي في 6 ديسمبر 2023

ووصفه بأنه "خطر اتجاه السلام العالمي"، واتهمه بالوقوف الى جانب حماس، بالموازاة مع ذلك فان قنابل اسرائيل قتلت 134 عامل أممي محلي بغزة.

استجابة للقانون الدولي وللجهود التي بذلتها مجموعة من الدول وعلى رأسها الجزائر وجنوب افريقيا، قام الامين العام للأمم المتحدة، ولأول مرة منذ 52 سنة بتفعيل المادة 99 من ميثاق الامم المتحدة لبحث مجلس الامن للتصويت من اجل وقف اطلاق النار بغزة (Nooten, 2023). وهي المرة الاولى التي لجأ فيها الامين العام الى هذا الاجراء والمرة الرابعة في تاريخ الامم المتحدة (jurist, 2024). وكل هذه الجهود الاممية والمبادرات الاحادية والجماعية تفسر أن العالم لا يخلو من أصحاب الضمائر الحية التي تكافح من اجل دعم العدالة الدولية في ظل الظلم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني الأعزل.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة، التي تمحورت حول الانتهاكات الاسرائيلية للشرعية الدولية والتي تعكس طغيان القوة على القانون في النظام الدولي، توصلنا الى أنه ومنذ نشأتها في 1948، قامت اسرائيل بالعديد من الانتهاكات للقانون الدولي والشرعية الدولية متحدية في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والإرادة الدولية، لم يكن هذا العمل في السر بل كان تحت انظار العالم، وبمباركة من القوى الكبرى منها الولايات المتحدة والدول الاوروبية خاصة فرنسا، بريطانيا، والمانيا الذين دعموها سياسيا، واقتصاديا، وعسكريا، وكانوا شركاء لها خاصة في الانتهاكات التي حدثت في غزة وفلسطين ولبنان على مدار سبعين سنة.

من جهة اخرى، تستند الشرعية الدولية الى القانون الدولي المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة والمواثيق والمعاهدات الدولية المختلفة، ولهذا كانت الامم المتحدة والمؤسسات المنبثقة عنها كمجلس الأمن والجمعية العامة، ومحكمة العدل الدولية هي الهيئات المختصة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وهذا بالسر على تطبيق القانون وردع او معاقبة المخالفين، لكن الواقع اثبت ان الممارسات الاسرائيلية لا تؤمن بالقانون الدولي ولا بالمؤسسات الدولية، وهذا ما يدعو الى اعادة النظر في فلسفة وواقع النظام الدولي والقوانين التي تحكمه، لأن منظمة الامم المتحدة وعلى رأسها الامين العام للأمم المتحدة تواجه تحديات كبيرة في فرض القانون الدولي، وردع المخالفين والمنتهكين له، لأن اسرائيل تستخدم القوة لتحقيق مصالحها ولا تعترف بالمجتمع الدولي ولا بمؤسساته.

تعد الولايات المتحدة الداعم القوي والمستمر لإسرائيل في كل ما تقوم به وهذا ما شجع اسرائيل على المضي قدما نحو المزيد من استخدام القوة في غزة والضفة الغربية ولبنان. أما الموقف العربي غير الموحد، خاصة في ظل غياب جامعة الدول العربية، سهل على اسرائيل المضي قدما نحو تجسيد المخطط الصهيوني على حساب الشرعية الدولية وهذا باستباحة الدماء والأراضي الفلسطينية.

توصلت الدراسة الى جملة من الاقتراحات نذكر اهمها:

- ضرورة توحيد الصف الفلسطيني وتجاوز الفرقة ومواجهة القوة بالقوة لان العدو لا يفهم إلا لغة

القوة.

- على الدول العربية والمطبوعة خاصة اعادة النظر في علاقاتها باسرائيل وقطع علاقاتها معها ما لم تتوقف عن ارتكاب الجرائم بحق الفلسطينيين.
- توحيد الصف العربي كان مطلب شعبي منذ عقود لكن اليوم يفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى لمواجهة سياسة التوسع الاسرائيلي التي يبدو أنها لا تتوقف عند الاستيلاء على فلسطين.
- ضرورة تكثيف الجهود من الدول العربية والدول الاخرى قصد الاعتراف بفلسطين دولة كاملة السيادة في الامم المتحدة.
- على الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية والإنسانية جراء ما يحدث في فلسطين من قبل ايادي البطش الصهيونية، وخلق آلية بديلة للتدخل العسكري العاجل لحماية الفلسطينيين في غزة والضفة ودرع اسرائيل.
- ضرورة دعم القضية الفلسطينية من قبل الباحثين والأدباء والفنانين والإعلام بمختلف فروعهم وحتى في مواقع التواصل الاجتماعي التي اصبحت لها تأثير كبير على الرأي العام العالمي لكي تكون مصدر ضغط على صناع القرار في العالم، ولجعل الرأي العام العالمي يدرك حجم الدمار والانتهاكات التي يتعرض لها الفلسطينيون خاصة في غزة.
- الانتهاكات الاسرائيلية للقانون الدولية والشرعية الدولية تؤثر بشكل مباشر على الامن الدولي والنظام الدولي على المدى القريب والبعيد، مما يزعزع ثقة المجتمع الدولي بمؤسساته والقانون الذي يحكمه.

المراجع:

أ- الكتب

- 1- ابوسيف عاطف. (2018). *اسرائيل والمسألة الفلسطينية*. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية.
- 2- حسن نافعة. (16 يوليو، 2005). انهيار نظام الامن الجماعي. (مركز الاهرام، المحرر) *السياسة الدولية*، 53.
- 3- عدنان السيد حسين. (1989). *التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية*. بيروت: دار النفائس.
- 4- علي عودة العقابي. (2010). *العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الاصول والنشأة*. بغداد: دار الرواد للطباعة والنشر.
- ب- مواقع الكترونية:
- 5- القطب محمد سعيد. (29 11، 2021). *jordan-lawyer*. تاريخ الاسترداد 12 8، 2024، من الشرعية الدولية: [/https://jordan-lawyer.com/2021/11/29/international-legitimacy](https://jordan-lawyer.com/2021/11/29/international-legitimacy)
- 6- حق الدفاع عن النفس .. مفهومه وشروطه في القانون الدولي، 2 9، Consulté le 5 october 2024. *aljazeera*. 2024, sur <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2024/1/28/%D8%AD%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D9%86->

%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B3-

%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%D9%87-

%D9%88%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B7%D9%87-%D9%81%D9%8A

7-تعريف بالمنظمة *United Nations Organization*. (s.d.). Consulté le 8 28, 2024, sur

[https://www.un.org/oceancapacity/ar/content/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-](https://www.un.org/oceancapacity/ar/content/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9)

%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9

Watsh, H. R. (2024, 7 4). *عاما من انتهاكات الاحتلال 50: إسرائيل*. Consulté le 7 18, 2024, sur -7

<https://www.hrw.org/ar/news/2017/06/04/304507>

8- محكمة العدل الدولية تقول إن الاحتلال *www.bbc.com*. (2024, 19 جويلية). Consulté le 8 26, 2024, sur

الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية غير قانوني: <https://www.bbc.com/arabic/articles/cp387xlnz0ro>

9- المتحدة، ا. (s.d.). *ميثاق الامم المتحدة*

10- النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية. (s.d.). *qanun.ca*. Consulté le 9 13, 2024, sur *محكمة العدل الدولية*

Bibliographie

Books:

11-Berridge, G. R., & Jennings, A. (1985). *Diplomacy at the United Nations*. London: Palgrave Macmillan.

12-Holland, B. R. (1985). The United Nations and Israel . Dans A. J. G. R. Berridge, *Diplomacy at the UN* (p. 204). London: MACMILLAN PRESS LTD.

Web sites:

13- (s.d.). Consulté le 9 10, 2024, sur United Nations Charter: <https://main.un.org/securitycouncil/ar/content/what-security-council>

14-Charter, U. (2023, 12 7). *United Nations Charter*. Consulté le 7 20, 2024, sur <https://www.un.org/en/about-us/un-charter/full-text>

15-charter, u. n. (s.d.). *ميثاق الامم المتحدة*. Consulté le 7 20, 2024, sur <https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text>

16-cnn. (2024, 10 2). Consulté le 10 5, 2024, sur israeli foreign minister declares UN secretary general persona non: <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2024/10/02/israeli-foreign-minister-declares-un-secretary-general-persona-non-grata>

17-encyclopedia. (2024, october 3). Récupéré sur Power: International Relations: <https://encyclopedia.pub/entry/28758>

18- Filiu, J.-P. (2023, 12 25). *Le Monde*. Consulté le 8 11, 2024, sur Israel vs the UN: A long history: https://www.lemonde.fr/en/international/article/2023/12/25/israel-vs-the-un-a-long-history_6374681_4.html

- 19-Holland, B. R. (1985). The United Nations and Israel . Dans A. J. G. R. Berridge, *Diplomacy at the UN* (p. 204). London, UK: MACMILLAN PRESS LTD.
- 20-International Court of Justice. (s.d.). Consulté le 5 26, 2024, sur <https://www.icj-cij.org/ar>
- 21-jurist. (2024, 2 13). Consulté le 7 23, 2024, sur article 99 of the un charter: what is it why did the un secretary general invoke it and is it effective?: <https://www.jurist.org/features/2024/02/13/explainer-article-99-of-the-un-charterwhat-is-it-why-did-the-un-secretary-general-invoke-it-and-is-it-effective/>
- 22-Loengarov, A. (2024, july 19). *washingtoninstitute.org*. Récupéré sur [washingtoninstitute.org](https://www.washingtoninstitute.org) Israel and the ICJ: Comparing International Court Cases During the Gaza War: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/asrayyl-wmhkmt-aldl-aldwlyt-mqarnt-qdaya-almhkmt-aldwlyt-khlal-hrb-ghzt>
- 23-Munro, A. (2024, september 25). *powe: political and social science*. Récupéré sur <https://www.britannica.com/search?query=power>
- 24-Nooten, C. (2023, 12 7). *le monde* . Consulté le 8 19, 2024, sur Israel-Hamas war: Guterres goes all-in to call for ceasefire: https://www.lemonde.fr/en/international/article/2023/12/07/israel-hamas-war-guterres-goes-all-in-to-call-for-ceasefire_6322051_4.html
- 25-UN. (s.d.). Consulté le 9 10, 2024, sur <https://main.un.org/securitycouncil/ar/content/what-security-council>